ترجمة

لماذا الأزمة الاوكرانية هي خطأ الغرب التظليل الغربي واثارة حفيظة بوتين(*)

جون ميرشايمر(**)

ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن(*)

على وفق الحكمة السائدة في الغرب، يمكن إلقاء تبعات الأزمة الأوكرانية كاملة على كاهل العدوان الروسي . ويذهب الجدل الى ان ضم الرئيس الروسي فلاديمير بوت ين لشبه جزيرة القرم هو جزءٌ من رغبةٍ واضحة لديه لإحياء أمجاد الإمبراطورية السوفيتية، ولعله قد يسعى في نهاية المطاف لضم بقية أوكرانيا، وبلدان أخرى في أوروبا الشرقية . وفي إطار هذه الرؤية، أعطت الإطاحة بالرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيش في شباط/فبراير (٢٠١٤) الحجة لقرار بوتين إصدار الأوامر للقوات الروسية للاستيلاء على جزء من أوكرانيا.

(*) المقال منشور على صفحات مجلة الفورين افيرز (الشؤون الخارجية)، عدد أيلول/تشرين الأول ٢٠١٤
Foreign Affairs; September/October 2014.

(**) أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو الأميركية.

– درس جون ميرشايمر المولود في نيويورك في كانون الأول /ديسمبر ١٩٤٧، في الكلية العسكرية ويست بونيت، وحصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كاليفورنيا، وعلى الدكتوراه من جامعة كرونيل.

عمل ضابطاً في سلاح الطيران، وباحثاً في معهد بروكينغز في واشنطن، وزميلاً لما بعد الدكتوراه في معهد الشؤون الدولية التابع لجامع ة هارفارد، وبروفسوراً في قسم العلوم السياسية في جامعة شيكاغو . ومن أعماله : (الحقائق التقليدية))، ((العائق النووي والأخلاق الإستراتيجية))، ((ليدل هارت ووطأة التاريخ))، ((المأساة في سياسات القوة العظمى)). له عدد من المقالات والأبحاث في المجلات والصحف المتخصصة. شارك جون ميرشايمر مع ستيفن والت في تأليف ونشر بحث عن القوة التي لا تض اهى للوبي الإسرائيلي في أميركا ودور اللوبي الرئيس في رسم السياسات الخارجية الأميركية، لا سيما في الشرق الأوسط . أُنجز البحث لصالح جامعة هارفارد، إلا أن البحث جوبه بالكثير من الانتقادات من قبل اللوبي الإسرائيلي في أميركا والمتعاطفين مع إسرائيل مما دفع جامعة هارفرد إلى سحب إسمها عن الدراسة . نشر هذا البحث في مجلة لندن بوك ريفيو بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، وحمل عنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأميركية الخارجية." وهو يتحدث عن الدعم الأميركي المالي والعسكري والسياسي لإسرائيل، ويبين بالحوادث والأرقام والأسماء ن شاط اللوبي الإسرائيلي في أميركا. (المترجمة).

(***) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

بيد ان هذه النظرة تجافي الصواب: إذ تتقاسم الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون تحمل أوزار الأزمة. فأصل المشكلة وجوهرها هو توسع الناتو، يقضي العنصر الأساسي لأي إستراتيجية توسع إخراج أوكرانيا من الفلك الروسي وادماجها في الغرب . في الوقت عينه، كان توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق ودعم الغرب للحركة المؤيدة للديمقراطية في أوكرانيا .. بداية مع الثورة البرتقالية في ٢٠٠٤ .. عنصرين حاسمين أيضا . فمنذ منتصف التسعينيات، عارض القادة الروس بعناد توسع الناتو؛ و أوضحوا في السنوات الأخيرة انهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي بينما تتحول جارتهم المهمة استراتيجياً الى معقل غربي . بالنسبة لبوتين، فان الاطاحة غير القانونية بالرئيس الأوكراني المنتخب ديمقراطياً والمؤيد لروسيا... والتي أطلق عليها "انقلابا" .. كانت القشة التي قسمت ظهر البعير. فجاء رده باحتلال القرم، وهي شبه جزيرة خشى انها قد تستضيف قاعدة بحرية لحلف الناتو، وعمل على إشاعة عدم الاستقرار في أوكرانيا حتى تتخلى عن مساعيها في الانضمام إلى الغرب.

لا ينبغي ان يكون اندفاع بوتين بالامر المفاجئ . فبعد هذا وذاك، كان الغرب يتحرك بالفناء الخلفي الروسي مهدداً مصالحها الإستراتيجية الأساسية، وهي نقطة أكدها بوتين مراراً وتكراراً. وصدمت النخب في الولايات المتحدة وأوروبا بالاحداث فقط لأنها اعتنقت وجهة نظر عن السياسة الدولية فيها من النقص والعيب الشيء الكثير . إذ مالوا للاعتقاد بان منطق الواقعية له من العلاقة والشأن الشيء القليل في القرن الحادي والعشرين، وان أوروبا يمكن ان تبقى موحدة وحرة على أساس مثل هذه المبادئ الليبرالية مثل حكم القانون والتكامل الاقتصادي والديمقراطية

الا ان هذا المخطط الكبير أخفق في أوكرانيا. إذ تُظهر الأزمة ان الجيوبوليتك يبقى وثيق الصلة بالموضوع .. وان الدول التي تتجاهل هذا انما تفعل ذلك على مسؤوليتها. فقد اخطأ القادة الأميركان والأوروبيون خطأ فادحاً في سيعهم تحويل أوكرانيا الى معقل غربي على الحدود الروسية . وجاءت النتائج لتكشف عن امر وهو ان الاستمرار به ذه السياسة المشوهة يكون خطأ أكبر . فحينما شارفت الحرب الباردة على الانتهاء فضل القادة السوفيت ان تبقى القوات الأميركية في أوروبا وان يواصل حلف الناتو وجوده، وهو ترتيب اعتقدوا انه قد يُبقي المانيا الموحدة مسالمة . إلاّ انهم وسلفهم الروس لم يريدوا ان يتوسع الناتو وافترضوا جدلاً ان الدبلوماسيين الغربيين قد أدركوا

هواجسهم تلك. إلا ان إدارة كلينتون فكرت بالامر بطريقة اخرى، فراحت تدفع باتجاه توسيع حلف الناتو.

جرت الجولة الأولى من التوسع في العام ١٩٩٩ وتمت بانضمام جمهورية التشيك وهنغارية وبولندة. في حين جاء التوسع الثاني في العام ٢٠٠٤، وشمل استوينا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا. وتذمرت روسيا بمرارة منذ البدء. فخلال قصف الناتو في العام ١٩٩٥ للصرب البوسنيين على سبيل المثال، قال الرئيس الروسي بوريس يلتسن "هذه الإشارة الأولى لما يمكن ان يحدث حينما يأتي الناتو قريباً من حدود الاتحاد الروسي ... فشرارة الحرب يمكن ان تقدح عبر أوروبا كلها." إلا ان روسيا كانت ضعيفة جداً في ذلك الحين لتغير مسار الناتو المتجه شرقاً، والذي لم يبد، على أية حال، كبير التهديد، ما دام لا يوجد من الأعضاء الجدد من يتقاسم حدوداً مع روسيا ما عدا دول البلطيق الصغيرة جداً.

من ثّم بدأ الناتو يتطلع الى مزيدٍ من الشرق. ففي قمته التي التأم عقدها في نيسان/ابريل ٢٠٠٨ في بوخارست، وضع في عين الاعتبار قبول جورجيا وأوكرانيا. وراحت إدارة جورج دبليو بوش تدعم ذلك إلا ان فرنسا والمانيا عارضتا الخطوة خشية ان تثير، على نحو غير ملائم، حفيظة روسيا وعداءها. في نهاية المطاف، توصل أعضاء الحلف الى تسوية : ان الحلف لم يبدأ العملية الرسمية للعضوية، إلاّ انه أصدر بياناً يصادق فيه على طموحات جورجيا وأوكرانيا معلناً بجرأة "ان هذين البلدين سيصبحان عضوين في الناتو."

ولكن روسيا لم ترَ المحصلة أكثر من كونها حلٌ وسط. وقال الكسندر كروشكو، نائب وزير الخارجية الروسي آنذاك، ان عضوية جورجيا وأوكرانيا في الحلف هي خطأ استراتيجي كبير يمكن ان تكون له النتائج الأخطر على أمن أوروبا كلها." وأكد بوتين بان قبول هذين البلدين في حلف الناتو يمثل "تهديداً مباشراً" لروسيا. ونقلت احدى الصحف الروسية ان بوتين، بينما كان يتكلم مع بوش، المح بوضوح انه اذا ما تم قبول أوكرانيا في الناتو فانها ستزول من الوجود"

ان الاجتياح الروسي لجورجيا في آب /اغسطس٢٠٠٨ كان ينبغي له ان يبدد أي شكوك متبقية بشأن عزم بوتين واصراره على الحيلولة دون انضمام جورجيا وأوكرانيا الى الناتو...وكان الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي، الملتزم التزاماً عميقاً في ادخال بلده الى الناتو

قد قرر في صيف عام ٢٠٠٨ إعادة توحيد شطري البلد المنفصلين، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية . إلاّ ان بوتين سع ى الى إبقاء جورجيا ضعيفة ومقسمة وخارج الناتو . وبعد اندلا ع القتال بين الجورجيين والانفصاليين في أوسيتيا الجنوبية، سيطرت القوات الروسية على أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، واصرت موسكو على موقفها. ولكن، رغم هذا التحذير الواضح، إلاّ ان الناتو لم يتخل جهاراً قط عن هدفه ضم جورجيا وأوكرانيا الى الحلف . وأخذ توسع الناتو يمضي قدماً، إذ باتت كرواتيا والبانيا عضوين في الحلف في العام٢٠٠٩.

لا بد من الإشارة الى ان الاتحاد الأوروبي هو الاخر كان يحث الخطى شرقاً . ففي ايار/ مايو من العام ٢٠٠٨، كشف النقاب عن مبادرة شراكته الشرقية وهو برنامج لدعم الازدهار في بلدان مثل أوكرانيا وادماجها في اقتصاد الاتحاد الأوروبي . وليس مفاجئاً، ان يرى الزعماء الروس الخطة على انها معادية لمصالح بلدهم. ففي شباط / فبراير٢٠١٤، وقبل ان يجبر يانوكوفيتش على ترك منصبه، اتهم وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الاتحاد الأوروبي في انه يسعى لخلق "مجال تأثير" في أوروبا الشرقية . فمن وجهة نظر الزعماء الروس، يكون توسع الاتحاد الأوروبي الذريعة لتوسع الناتو.

ان اداة الغرب الاخيرة لسلخ كييف عن موسكو كانت وما انفكت مساعيه لنشر القيم الغربية ودعم الديمقراطية في أوكرانيا و الدول ما بعد السوفيتية الاخرى، وهي خطة تستلزم تمويل الافراد والمؤسسات المؤيدة للغرب ... وقدرت فيكتوريا نولاند مساعدة وزير الخارجية الأميركي للشؤون الأوروبية والاورآسية في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣ استثمار الولايات المتحدة أكثر من خمسة مليارات دولار منذ ١٩٩١ لتساعد أوكرانيا على تحقيق "المستقبل الذي تستحقه". وكجزء من ذلك المسعى، مولت الحكومة الأميركية الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) وهذه المؤسسة غير الربحية مولت بدورها أكثر من ستين مشروعاً يهدف الى دعم المجتمع المدني في أوكرانيا. ودعى رئيس الصندوق الوطني للديمقراطية كارل جيرشمان أوكرانيا بـ " الجائزة الاكبر." وبعد فوز يانوكوفيتش بالانتخابات الرئاسية في أوكرانيا في شباط /فبراير٢٠١٠، قرر الصندوق الوطني للديمقراطية بان يانوكوفيتش يقوض أهدافه هناك . عليه، راح يضاعف من جهوده لدعم المعارضة وتقوية مؤسسات البلد الديمقراطية.

وحينما نظر الزعماء الروس الى الهندسة الاجتماعية الغربية في أوكرانيا، انتابهم القلق من ان بلدهم عّله يكون المحطة التالية. ومن العسير ان يكون لا اساس لمثل هذه المخاوف والهواجس من الصحة. ففي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، كتب جيرشمان في صحيفة الواشنطن بوست قائلا "ان خيار أوكرانيا بالانضمام الى الغرب سيسرع من زوال ايديولوجية الامبريالية الروسية التي يمثلها بوتين." وأضاف "يواجه الروس أيضاً خياراً، ولعل بوتين يجد نفسه عاجزاً ليس في الجوار القريب فحسب بل داخل روسيا نفسها."

تعاظم الأزمة

ان حزمة سياسات الغرب الثلاثية ...توسيع الناتو، وتوسيع الاتحاد الأوروبي، ودعم الديمقراطية قد صبت الزيت على النار التي كانت بانتظار من يضرمها. وجاءت الشرارة في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٣، حينما رفض يانوكوفيتش اتفاقاً اقتصادياً كان يتفاوض بشأنه مع الاتحاد الأوروبي وقرر عوضاً عن ذلك قبول عرضٍ روسي مقداره خمسة عشر مليار دولار. وسبّب القرار خروج مظاهرات مناهضة للحكومة جرى تصعيدها في بحر الأشهر الثلاثة التالية، أدت في منتصف شباط/ فبراير٢٠١٤ الى مقتل ما يقارب مئة متظاهر . وطار المبعوثون الغربيون على عجل الى كييف لحل الأزمة . توصلت الحكومة والمعارضة في الحادي والعشرين من شباط / فبراير٢٠١٤ الى اتفاق يسمح ببقاء ياكوفيتش في السلطة حتى موعد إجراء الانتخابات الجديدة إلاّ انه سرعان ما انفرط عقد هذا الاتفاق، وفر ياكونوفيتش هارباً الى روسيا في اليوم التالي . جاءت الحكومة الجديدة في كييف موالية للغرب مناهضة لروس يا في الصميم، وضمت أربعة أعضاء رفيعي المستوى يمكن وصفهم حقيقة بالفاشيين الجدد.

وعلى الرغم من ان المستوى الكامل من التدخل الأميركي لم ير النور حتى ذلك الوقت، إلا انه من الواضح ان واشنطن دعمت الانقلاب إذ شاركت كل من نولاند والسيناتور الجمهوري جون ماكين في مظاهرات مناهضة للحكومة. وصرح السفير الأميركي لدى أوكرانيا جيفري بيات بعد الاطاحة بيانوكوفيتش قائلاً انه "يوم تاريخي." ومثلما كشفت المكالمة الهاتفية المسربة، فان نولاند قد أيدت تغيير النظام وأرادت للسياسي الأوكراني أرسيني ياتسينيوك ان يصبح رئيساً للوزراء

في الحكومة الجديدة، وهو ما فعله. فلا غرابة ان يعتقد الروس على اختلاف مشاربهم بان الغرب لعب دوراً في الاطاحة بيانوكوفيتش.

بالنسبة لبوتين، فان الوقت قد أزف للعمل ضد أوكرانيا والغرب . فبعد مدة قصيرة من احداث الثاني والعشرين من شباط /فبراير (٢٠١٤) امر القوات الروسية باستعادة شبه جزيرة القرم من أوكرانيا وما لبث ان اعاد ضمها الى روسيا. وبرهنت المهمة على انها سهلة نسبياً والفضل يعود الى تواجد الالآف من القوات الروسية في قاعدة بحرية في ميناء سيفاسبتول في القرم. كما ان شبه جزيرة القرم كانت مهمة سهلة ما دامت تشكل الأثرية الروسية ما يناهز ٦٠% من سكانها. واراد معظمهم ان لا يكونوا ضمن أوكرانيا.

تلى ذلك ان مارس بوتين ضغطاً هائلاً على الحكومة الجديدة في كييف ليثبطها عن عزمها الاصطفاف مع الغرب ضد موسكو، موضحاً انه قد يدمر أوكرانيا بوصفها دولة فاعلة قبل ان تصبح معقلاً غربياً على أعتاب روسيا . ومن أجل هذا المبتغى قدم المستشارين والاسلحة والدعم الدبلوماسي للانفصاليين الروس في شرق أوكرانيا وهو بفعله هذا يدفع البلد باتجاه حرب أهلية. وقد حشد جيشاً كبيراً على الحدود الأوكرانية مهدداً بالاجتياح اذا ما اتخذت الحكومة الأوكرانية إجراءات صارمة ضد المتمردين. وراح يرفع عالياً أسعار مبيعات روسيا من الغاز الطبيعي لأوكرانيا، كما طالب بدفع مستحقات الصادرات السابقة . ان بوتين لا يتورع عن أي عمل لتحقيق مراده.

التشخيص

ينبغي ان تكون افعال بوتين يسيرة وطيعة على الفهم . فقد عبرت كل فرنسا النابليونية والمانيا الامبريالية والمانيا النازية امتداداً شاسعاً من الارض المنبسطة لضرب روسيا نفسها، تعمل أوكرانيا بوصفها دولة عازلة ذات اهمية استراتيجية بالغة لروسيا . فما كان لأي زعيم روسي ان يتسامح مع أي تحالف عسكري يكون عدواً لدوداً لموسكو ويمهله حتى يدخل أوكرانيا في النهاية. كما لم يكن لأي زعيم روسي ان يقف مكتوف الايدي بينما الغرب يساعد على تنصيب حكومة سبق وان عقدت عزمها على ادماج أوكرانيا بالغرب.

قد لا يعجب واشنطن موقف موسكو، ولكن ينبغي عليها ان تدرك المنطق القائم وراء ذلك. انها جيوبوليتك ١٠١: وهي ان القوى الكبرى دائماً ما تكون حساسة إزاء التهديدات المحتملة القريبة من أراضيها. وبعد هذا وذاك، لا تتسامح الولايات المتحدة مع قوى عظمى بعيدة تسعى الى نشر قوات عسكرية حيثما كان في نصف الكرة الأرضية الغربي، وليس على حدودها فحسب. فللمرء ان تخيل مقدار الغضب في واشنطن اذا ما أرست الصين قواعد تحالف عسكري مؤثر، وراحت تسعى لإدخال كندا والمكسيك فيه. ولنضع المنطق جانباً، فقد اخبر الزعماء الروس نظراءهم الغربيين في مناسبات عدة بانهم يّعدون توسع الناتو في جورجيا وأوكرانيا غير مقبول، علاوة على أي مسعى لتحويل هذه البلدان ضد روسيا وهي رسا لة جعلتها الحرب الروسية . الجورجية ٢٠٠٨ واضحة جلية.

يؤكد مسؤولون من الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبية انهم سعوا جاهدين لتهدئة المخاوف الروسية وان موسكو ينبغي ان تفهم بان الناتو لا خطط له حول روسيا . وعلاوة على انكاره المستمر بان توسعه لم يكن الهدف منه ا حتواء روسيا، لم ينشر التحالف قط بشكل دائم قوات عسكرية في دول الأعضاء الجدد. ففي عام ٢٠٠٢، استحدث الحلف هيئة تدعى "مجلس الناتو . روسيا" في محاولة منه لتعزيز التعاون . ولمزيد من تهدئة روسيا وبث الطمأنينة في نفسها، اعلنت الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٩ بانها ستنشر نظام دفاعها الصاروخي الجديد على سفنها الحربية في المياه الأوروبية، بدلاً من نشرها على الأراضي التشيكية أو البولندية . ولكن لم يجد أياً من هذه الاجراءات نفعاً، إذ بقي الروس يعارضون بثبات توسع الناتو لا سيما في جورجيا وأوكرانيا، فالروس وليس الغرب من يحدد بالنهاية ما الذي يَّشكل تهديداً لهم.

ولفهم السبب في ان الغرب ولاسيما الولايات المتحدة أخفق في إدراك ان سياسته الأوكرانية كانت تضع الأساس لمواجهة كبرى مع روسيا، يجب على المرء ان يعود الى منتصف التسعينيات، حينما بدأت إدارة كلينتون تتبنى توسع الناتو . فقد أيد العلماء مجموعة من الحجج تكون مع التوسع وضده ولكن لم يكن ثمة اجماع على ما الذي ينبغي فعله . فعلى سبيل المثال، يؤيد بقوة معظم اللاجئين من أوروبا الشرقية في الولايات المتحدة وأقرباؤهم التوسع ذلك انهم

يريدون ان يحمي الناتو مثل هذه البلدان، على سبيل الذكر بولند ا وهنغارية. كما يفضل بعض الواقعيين سياسة توسع الحلف إذ يعتقدون بان روسيا ما تزال تحتاج الى الاحتواء

ولكن يعارض معظم الواقعيين التوسع، اعتقاداً منهم بان أي قوة عظمى متراجعة ذات شيخوخة سكانية واقتصاد ذي بعد واحدٍ لا تحتاج في واقع الحال الى ان يتم احتواؤها. وخشوا ان التوسع قد لا يفعل سوى ان يعطي موسكو دافعاً لإثارة المشاكل في شرق أوروبا . وعبّر الدبلوماسي الأميركي جورج كينان عن هذه الرؤية والتصور في مقابلة جرت في العام ١٩٩٨. فبعد ان صادق مجلس الشيوخ الأميركي بمدة قصيرة على الجولة الأولى من توسع الناتو راح يقول " أعتقد بان الروس ستكون لهم تدريجياً ردود فعل سلبية تماماً وان ذلك سيؤثر قطعاً على سياساتهم". "أظن انه خطأ مأساوي . وليس ثمة سبب ومدعاة لهذا إطلاقاً . فليس هنالك من يهدد الاخر." هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، فضل معظم الليبراليين التوسع، ومنهم الكثير من الأعضاء الرئيسين في إدارة كلينتون. إذ آمنوا بان نهاية الحرب الباردة قد حولت تحولاً أساسياً السياسة الدولية، وان نظاماً ما بعد الدولة القومية جديداً قد حل محل منطق الواقعية الذي اعتاد ان يهيمن على أوروبا. فالولايات المتحدة لم تكن الدولة التي لا غنى عنها فحسب، مثلما عبرت عن ذلك وزيرة الخارجية الأميركية (الأسبق) مادلين اولبرايت، فهي هيمنة حميدة، ومن ثّم من غير المرجح ان ينظر لها في موسكو على انها تهديدٌ. فكان الهدف، في لبه وجوهره، جعل القارة كلها تبدو مثل أوروبا الغربية

ولهذا سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها لدعم ا لديمقراطية في بلدان شرق أوروبا وزيادة التبادل الاقتصادي فيما بينها وجعلها جزءً لا يتجزأ من المؤسسات الدولية . وبعد ان مالت كفة النقاش لصالحهم في الولايات المتحدة، لم يجد الليبراليون صعوبة في اقناع حلفائهم الأوروبيين دعم توسع الناتو. وبعد كل شي، ونظراً لإنجازات الاتحاد الأوروبي السابقة، كان الأوروبيون أكثر انجذاباً من الاميركان الى فكرة ان الجيوبوليتكس لم تعد بعدُ ذات بال وأهمية، وان النظام الليبرالي الشامل قادرٌ على حفظ السلام في أوروبا.

ومع تمكن الليبراليين من السيطرة على لغة الخطاب الدائر حول الأمن الأورو بي خلال العقد الأول من هذا القرن بحيث ان الحلف تبنى سياسة التوسع المفتوح. بيد ان توسع الناتو واجه

القليل من المعارضة الواقعية . ولعل من المفيد القول ان النظرة العالمية الليبرالية تُقبل الآن بوصفها عقيدة بين المسؤولين الأميركان . في آذار/مارس(٢٠١٤)، على سبيل المثال، القى الرئيس باراك اوباما خطاباً حول أوكرانيا تحدث فيه مراراً وتكراراً عن "المُثل" التي تحفز السياسة الغربية وكيف ان هذه المثل "تتعرض غالباً الى التهديد من قبل نظامٍ ذي نظرة عن القوة أكثر تقليدية ." كما عكست ردة فعل وزير الخارجية الأميركي جون كيري إز اء أزمة شبة جزيرة القرم هذه النظرة نفسها:" لا تستطيع وانت في القرن الحادي والعشرين ان تتصرف بنمط القرن التاسع عشر من خلال احتلال دولة أخرى تحت ذريعة ملفقة تماماً."

في جوهر الأمر، عمل الجانبان وتحركا وفق نظريتين مختلفتين : فبوتين ومواطنوه كانوا يفكرون ويعملون وفق املاءات واقعية، في حين ان نظراءهم الغربيين تمسكوا بالأفكار الليبرالية بشأن السياسة الدولية والنتيجة ان الولايات المتحدة وحلفاءها اثأروا من حيث لا يعلمون أزمة كبيرة بشأن أوكرانيا.

لعبة القاء اللوم

في ذات المقابلة التي جرت في العام ١٩٩٨، تنبأ جورج كينان بأن توسع الناتو قد يثير أزمة، وكان سيقول بعدها مؤيدو التوسع "انهم دائماً ما قالوا لكم كيف هم الروس ." وكتلميحٍ، صوّر معظم المسؤولين الغربيين بوتين على انه المتهم الحقيقي في المأزق الأوكراني . وفي آذار/مارس(٢٠١٤)، وعلى وفق ما نقلته صحيفة النيويورك تايمز، قالت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل ضمناً بان اوباما كان "في عالم اخر ". وعلى الرغم من ان لدى بوتين بلا شك ميولاً استبدادية، فلا ادلة تؤيد الاتهام بانه غير متوازن عقلياً، بل على الضد : هو استراتيجي من الطراز الأول الذي ينبغي ان يُخشاه ويحترمه أي شخص يتحداه في السياسة الخارجية.

ويدعي محللون اخرون، وهو ادعاء أكثر معقولية، بان بوتين يشعر بالأسى على مصير الاتحاد السوفيتي ويعقد عزمه على العمل بالاتجاه الاخر لتغيير هذا المصير من خلال توسيع حدود روسيا. وعلى وفق هذا التفسير، فان استعادة بوتين لشبه جزيرة القرم يُعد الآن اختباراً ليرى اذا ما حان الوقت لاحتلال أوكرانيا، أو على أقل تقدير احتلال جزئها الشرقي . وسيتصرف في نهاية المطاف بعدائية إزاء البلدان الأخرى التي تقع في الجوار الروسي . ويمثل بوتين للبعض في هذا

المعسكر ادولف هتلر من هذا الزمان، وان تحقيق أي نوع من الاتفاق معه لعله يكون تكراراً لخطأ ميونخ[1]. ومن ثم، يتحتم على الناتو قبول ضم جورجيا وأوكرانيا الى عضويته لاحتواء روسيا قبل ان تهيمن على جاراتها وبذا تروح تهدد أوروبا الغربية.

ولكن هذا الجدل يجافي الصواب عن معاينة ثاقبة. فاذا ما كان بوتين ملتزماً باقامة روسيا كبرى، فان بوادر نواياه كانت ستظهر بالتأكيد، وفي الأغلب الأعم قبل الثاني والعشرين من شباط/فبراير(٢٠١٤). ولكن، حقيقة، ليس ثمة دليل على انه كان عاقداً عزمه على استعادة شبه جزيرة القرم أو أي منطقة أخرى في أوكرانيا قبل هذا التوقيت . بل وحتى الزعماء الغربيين الذين أبدوا توسع الناتو لم يكن تأييدهم نابع من خشية ان روسيا كانت على وشك استخدام القوة العسكرية. عليه، نرى ان افعال بوتين في شبه جزيرة القرم كانت مفاجئة لهم تماماً وبدت وكأنها ردود فعل فورية على الاطاحة بيانوكوفيتش . بل وحتى ان بوتين نفسه قا ل انه عارض ضم شبه جزيرة القرم، قبل ان يبدل رأيه سريعاً بعد ذلك.

علاوة على ذلك، وحتى ان أرادت روسيا ذلك، فانها تفتقر الى القدرة على احتلال شرق أوكرانيا بسهولة وضمها اليها، فما بالنا بالبلد كله. إذ يعيش قرابة خمسة عشر مليون شخص .. أي ثلث سكان أوكرانيا .. بين نهر الدنيبر الذي يشطر البلد الى شطرين والحدود الروسية. وتريد غالبية عظمى من هولاء البقاء جزءً من أوكرانيا، ولعلهم يقاومون بالتأكيد أي احتلال روسي . فضلاً عن ذلك، فان الجيش الروسي المتوسط، الذي يظهر بوادر قليلة في تحوله الى فيهرماخت حديث له من النصيب القليل في تهدئة الأوضاع في أرجاء أوكرانيا . كما ان روسيا في وضعٍ ضعيف لا تقوى فيه على دفع تكلفة أي احتلال، وان اقتصادها الضعيف قد يعاني أكثر في مواجهة العقوبات الناجمة عن الاحتلال.

---

[1] معاهدة ميونخ أو إملاء ميونخ كما يحلو للتشيك والسلوڤاك تسمية هذه المعاهدة لغيابهم عنها، هي اتفاقية تمت في ميونخ في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٨ بين ألمانيا النازية، وبريطانيا، وفرنسا وايطاليا وافقت فيها القوى العظمى على إشباع أطماع هتلر التوسعية في أوروبا بضم أحد أقاليم. وكانت نتيجة هذه المعاهدة تقسيم تشيكوسلوفاكيا بين كلٍ من ألمانيا، بولندا والمجر . اصبحت اتفاقية ميونخ مثالاً لسياسة الاسترضاء والتنازل. وبعد اتفاقية ميونيخ صار إبرام الاتفاقيات مع الدول العدوانية دعوة للحرب وليست سببًا لمنعها . (المترجمة نقلاً عن موقع موسوعة المعرفة على الانترنت http://www.marefa.org/index.php ومواقع اخرى)

ولكن، حتى وان راحت روسيا تتفاخر وتتباهى بآلية عسكرية قوية واقتصاد متين، فانها ما تزال تبرهن على عدم قدرتها لاحتلال أوكرانيا بنجاح. ولا يحتاج المرء سوى ان يضع في الحسبان التجربتين السوفيتية والأميركية في افغانستان والعراق، والتجربة الروسية في الشيشان ليتذكر بان الاحتلال العسكري عادة ما ينتهي نهاية سيئة. وعلى بوتين ان يفهم بالتأكيد ان السعي لاخضاع أوكرانيا قد يكون مثل ابتلاع قنفذ بأشواكه . لقد كان رده على الاحداث هناك دفاعياً لا هجومياً.

مخرج

وعلى فرض ان معظم الزعماء الغربيين يستمرون في إنكار ان سلوك بوتين كان الحافز وراءه هموماً أمنية مشروعة، فليس مفاجئاً انهم سعوا الى تعديله من خلال الالتفاف على سياساتهم القائمة ومعاقبة روسيا لردعها عن القيام بمزيدٍ من العدوان . وعلى الرغم من ان كيري أكد ان "كل الخيارات مطروحة" إلا انه لا استعداد للولايات المتحدة ولا لحلفاؤها في الناتو لاستخدام القوة للدفاع عن أوكرانيا . يعتمد الغرب بدلاً عن ذلك على الع قوبات الاقتصادية لإجبار روسيا وقف دعمها للعصيان المسلح في شرق أوكرانيا . ففي تموز/يوليو(٢٠١٤)، أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن جولتهم الثالثة من العقوبات التي تستهدف افراداً رفيعي المستوى مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالحكومة الروسية وبعض المصارف ا لم عروفة وشركات الطاقة وشركات الدفاع. كما هددوا باطلاق عنان مزيد من العقوبات أشد وطأة تستهدف قطاعات الاقتصاد الروسي كله.

لعل من المفيد القول ان مثل هذه الإجراءات سيكون لها تأثير قليل . فليس من المرجح ان تكون العقوبات الصارمة مطروحة على الطاولة، ذلك ان الدول ا لأوروبية الغربية، لا سيما المانيا تعارض فرضها خوفاً من ان روسيا قد تنتقم وتسبب ضرراً اقتصادياً فادحاً داخل الاتحاد الأوروبي. ولكن حتى اذا ما استطاعت الولايات المتحدة ان تقنع كل حلفائها لتسن إجراءات أشد وطأة، فمن المحتمل الا يغير بوتين قراره. إذ يظهر التاريخ ان البلدان تستطيع ان تتحمل قدراً هائلاً من العقوبات بغية حماية مصالحها الإستراتيجية الأساسية . وليس ثمة سبب للاعتقاد بان روسيا تمثل استثناءً عن هذه القاعدة.

ولا جرم في القول ان الزعماء الغربيين يتشبثون بسياسات استفزازية ضاعفت من الأزمة في المقام الأول. ففي نيسان/ابريل(٢٠١٤)، التقى نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن باعضاء في الهيئات التشريعية الأوكرانية وقال لهم "هذه فرصة ثانية لتحقيق ما وعدت به الثورة البرتقالية الأصلية" ولم يل جون برينان، مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية (CIA) جهداً حينما زار كييف في الشهر عينه في جولة قال البيت الابيض انها هدفت الى تحسين التعاون الأمني مع الحكومة الأوكرانية.

في تلك الأثناء، كان الاتحاد الأوروبي مستمراً بمواصلة شراكته الشرقية (Eastern Partnership)[1]. ففي آذار/مارس (٢٠١٤) لخص مانويل باروسو رئيس المفوضية الأوروبية رؤية الاتحاد الأوروبي حول أوكرانيا بالقول "ثمة دين في رقبتنا وواجب التضامن مع البلد وسنعمل جاهدين على جعلهم قريبين منا بالقدر الممكن ." وما يؤكد ذلك، انه في ٢٧ حزيران/يونيو(٢٠١٤)، وقع الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا اتفاقية اقتصادية رفض يانوكوفيتش، رفضاً مشؤوماً، التوقيع عليها قبل سبعة اشهر خلت . كما انه في حزيران /يونيو(٢٠١٤)، وفي اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تم الاتفاق على ان يُبقي التحالف ابوابه مشرعة امام انضمام أعضاء جدد، على الرغم من ان وزراء الخارجية أحجموا عن ذكر أوكرانيا بالاسم." فقد أعلن اندرس فوغ راسموسن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) انه ليس ثمة بلد ثالث له حق الرفض بشأن توسع الناتو . كما اتفق وزراء الخارجية على دعم مختلف التدابير والإجراءات لتطوير القدرات العسكرية الأوكرانية في مجالات مثل القيادة والتحكم واللوجستيات و الدفاع الالكتروني . فكان من الطبيعي ان يرد الزعماء الروس على مثل هذه الأفعال، ولكن رد الغرب على هذه الأزمة سوف لن يفعل سوى ان يعقد الوضع سوءً

[1] أطلق الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٩ برنامج الشراكة الشرقية مع ست دول كانت فيما مضى من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. هذه المبادرة الطموحة كانت تهدف إلى وضع تلك الدول ضمن قوانين ومعايير الاتحاد الأوروبي في المجالين الاقتصادي والسياسي . تهدف الشراكة لضمّ بيلاروسيا، وأوكرانيا، ومولدافيا، وجورجيا، وأرمينيا وأذربيجان . وبما أنّ بيلاروسيا تنتمي إلى الاتحاد الجمركي مع روسيا، فهي لا تجمعها علاقات مع الاتحاد الأوروبي أما أوكرانيا فعلقت عضويتها، في حين تنازلت أرمينيا عن إنضمامها إلى الاتحاد الجمركي مع روسيا . هذه البلدان مجتمعة تضم خمسة وسبع ين مليون نسمة، إلاّ أنّ أوكرانيا التي تضمّ وحدها حوالي خمسة وأربعين مليون نسمة إضافة إلى مواردها الطبيعية وموقعها الجيوسياسي من حاز على إهتمام الاتحاد الأوروبي . (المترجمة نقلاً عن http://arabic.euronews.com/2013/11/28)

على أيه حال، ثمة حل للأزمة في أوكرانيا على الرغم من انه قد يتطلب ان يفكر الغرب بشأن الأزمة بطريقة جديدة جوهرياً . اذ يتحتم على الولايات المتحدة وحلفائها التخلي عن خطتهم لغربنة أوكرانيا والسعي بدلاً عن ذلك لتحويلها الى بلد عازل محايد بين الناتو وروسيا مثلها مثل النمسا ايام الحرب الباردة. كما ينبغي ان يقر الزعماء الغربيون بان أوكرانيا تهم كثيراً بوتين بحيث انهم لا يستطيعون دعم أي نظام معاد لروسيا هناك. ولعل هذا لا يعني ان أي حكومة اوكرانية مستقبلية ينبغي عليها ان تكون مؤيدة لروسيا معارضة لناتو . بل على العكس، الهدف يتحتم ان يكون أوكرانيا ذات سيادة لا تقع في المعسكر الروسي ولا المعسكر الغربي . ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي ان تع لن الولايات المتحدة وحليفاتها جهاراً ان توسع الناتو الى كل من جورجيا وأوكرانيا امر غير وارد. كما يتوجب ان يساعد الغرب في صياغة خطة انقاذ اقتصادية يمولها الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، وروسيا، والولايات المتحدة تمويلاً مشتركاً وهو مقترح لعل موسكو ترحب به ذلك ان مصلحتها في وجود أوكرانيا مستقرة ومزدهرة على خاصرتها الغربية. كما ينبغي ان يقلص الغرب تقليصاً كبيراً من مساعي الهندسة الاجتماعية [1] التي يقوم بها داخل أوكرانيا. ولعل الوقت قد حان لإنهاء الدعم الغربي لثورة برتقالية اخرى. مع ذلك ينبغي ان يشجع القاد ة الاميركان والأوروبيون أوكرانيا على احترام حقوق الأقلية لاسيما حقوق اللغة للاوكرانيين المتحدثين باللغة الروسية.

وقد يجادل البعض بان تغير السياسة إزاء أوكرانيا في هذا الموعد المتأخر قد يصيب المصداقية الأميركية بالضرر البالغ في أرجاء العالم . ومما لاشك فيه ا نه تكاليف معينة، الا ان تكاليف الاستمرار باستراتيجية مضللة ستكون أكثر بكثير . علاوة على ذلك، من الأرجح ان تحترم البلدان الأخرى بلداً يتعلم من اخطائه ويضع بالنهاية سياسة تتعامل بفاعلية مع المشكلة التي نحن بصددها. وهذا الخيار مفتوح امام الولايات المتحدة.

[1] الهندسة الاجتماعية (أو ما يعرف بفن اختراق العقول) هي فن استخدام الحنكة والحذاقة (مجموعة من التقنيات) لخداع الشخص بحيث يقوم بشكل إرادي بكشف معلومات سرية أو بإعطاء المهاجم الفرصة للوصول للمعلومات السرية. لا تعتمد أساليب الهندسة الاجتماعية على معرفة تقنية عميقة من ثَم يستطيع أي شخص يتوافو لديه قدر معين من الحنكة والدهاء القيام بهجمات الهندسة الاجتماعية. (المترجمة)

ويطرق السمع ايضاً ادعاءُ بان لأوكرانيا الحق في تقرير من تريد التحالف معهم وان الروس لاحق لهم في منع كييف من الانضمام الى الغرب . لا ريب في ان هذه طريقة خطيرة بالنسبة لأوكرانيا لتفكر بشأن خيارات سياستها الخارجية . والحقيقة المحزنة ان هذا غالباً ما يكون صحيحاً حينما تدخل سياسات القوى العظمى اللعبة . ان الحقوق المجردة مثل حق تقرير المصير تكون غير ذات معنى حينما تدخل القوى المؤثرة في خلاف مع الدول الأضعف. فهل كان لكوبا الحق في تشكيل تحالف عسكري مع الاتحاد السوفيتي ايام الحرب الباردة؟ بالتأكيد لا تعتقد الولايات المتحدة ذلك، وهل يفكر الروس بالطريقة ذاتها حول انضمام أوكرانيا الى الغرب . ان ما يقع في مصلحة أوكرانيا هي ان تفهم هذه الحقائق عن الحياة وان تتصرف بحذر حينما تتعامل مع جارتها الأكثر قوة.

حتى وان رفض المرء هذا التحليل وأمن بان لأوكرانيا الحق في التماس الانضمام الى الاتحاد الأوروبي والناتو، تبقى حقيقة ان الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبية لهم الحق في رفض هذا الطلب. وليس ثمة سبب في ان على الغرب ان يؤدي خدمة لأوكرانيا اذا ما كانت عاقدة العزم على مواصلة سياسة خارجية متشبثة برأي خاطئ لا سيما وان الدفاع عنها لا يكون ذا مصلحة حيوية له . ان اطلاق العنان لاحلام بعض الاوكرانيين لا تستحق العداء والنزاع الذي ستسببه لا سيما للشعب الاوكراني.

ومن نافل القول ان بعض المحللين يسلمون بان الناتو قد اخطأ في العلاقات والتعامل مع أوكرانيا ومع ذلك تبقى روسيا تشكل عدواً سيزداد قوة مرعبة على مر الزمان.... ولذا لا خيار امام الغرب سوى الاستمرار بسياستها الحالية . ولكن وجهة النظر هذه خاطئة تماماً . فروسيا قوة متراجعة وستغدو أضعف بمرور الزمن. فضلاً عن انه حتى لو كانت روسيا قوة صاعدة، فلن يعني شيئاً انضمام أوكرانيا الى الناتو والسبب بسيط وهو ان الولا يات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين يعدون أوكرانيا مصلحة استراتيجية مهمة ويبرهن على ذلك رغبتهم باستخدام القوة العسكرية لمساعدتها. ولذا، يكون في قمة الحمق ضم عضو جديد للناتو لا نية للأعضاء الآخرين الدفاع عنه. لا جرم في القول ان الناتو توسع في الماضي لأن الليبراليين افترضوا ان التحالف قد لا يكون

عليه ان يفي بضماناته الأمنية الجديدة، إلاّ ان استعراض روسيا للقوة الأخير يظهر ان منح أوكرانيا عضوية الناتو قد يضع روسيا والغرب على خط المواجهة.

إن الإصرار على السياسة الحالية والتعلق بها قد يُعقد العلاقات الغربية مع موسكو حول قضايا اخرى. إذ تحتاج الولايات المتحدة الى المساعدة الروسية لسحب معداتها من افغانستان عبر الاراضي الروسية، والتوصل الى اتفاق مع ايران، واستقرار الوضع في سورية. وفي الحقيقة، ساعدت موسكو واشنطن على صعيد هذه القضايا الثلاث في الماضي، إذ في صيف العام ٢٠١٣ كان بوتين من انقذ اوباما من خلال التوصل الى اتفاق وافقت سورية بموجبه على التخلي عن اسلحتها الكيماوية، ومن ثم تفادي ضربة عسكرية أميركية كان اوباما قد توعد بها. كما ستحتاج الولايات المتحدة يوماً ما المساعدة الروسية لاحتواء الصين الصاعدة . فلا غرابة في القول ان السياسة الأميركية الحالية لا تفضي سوى الى توطيد العلاقة بين موسكو وبكين.

تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون الآن خياراً بشأن أوكرانيا . اما الاستمرار بسياستهم الحالية التي سوف تفاقم العداوات مع روسيا وتدمر أوكرانيا بمرور الايام .. وهو سيناريو يخرج الكل منه خاسراً. أو يمكنهم تغير المسار والعمل على بناء أوكرانيا مزدهرة ولكنها محايدة، دولة لا تهدد روسيا وتسمح للغرب باصلاح علاقاته مع موسكو . ومع هذا النهج، سيكون الجميع رابحاً.